البحث الأول

الواقع الائتماني في مصر

الدكتور/ سعيد سيف النصر

وكيل وزارة الاقتصاد – وكيل مصلحة الشركات

سنقوم بعون الله بتقسيم هذا البحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم الائتمان والمداينات.
المطلب الثانى: أهمية الائتمان لتنشيط المعاملات الاقتصادية في مصر.
المطلب الثالث: واقع الائتمان والديون في مصر.
المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات الائتمان عامة وفي مصر خاصة.
ومقترحات علاج سلبيات الائتمان في مصر.

المطلب الأول

مفهوم الائتمان والمداينات

إن جوهر فكرة الائتمان نجد أساسه في قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا..﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[1]. فمعنى ذلك أن الائتمان عبارة عن قرض يمنح للعميل ويتم سداده على آجال مستقبله.

وقد يكون هذا القرض الائتماني في صورة مبلغ نقدي يدفع دفعة واحدة. أو في صورة قرض يدفع في صورة دفعات.

وأيضا قد يكون في صورة منح خطابات ضمان تمنح للعميل مقابل قيامه بمشروعات لجهات أخرى لتضمن تمام تنفيذه.

وقد يكون في صورة فتح اعتمادات مستنديه للعميل لتضمن مشروعاته.

وأيضا فيما يتعلق بتداول الأوراق المالية وتنشيط سوق التعامل في البورصة وجذب المدخرين والمستثمرين إلى هذا المجال عن طريق الدخول

(١) سورة البقرة الآيتان ٢٨٢، ٢٨٣.

والانضمام إلى صناديق الاستثمار التى تنشئها البنوك أو شركات التأمين، أو التعامل مع شركات الاستثمار التى تقوم بإدارة وتكوين محافظ الأوراق المالية، وأيضاً تنشيط حركة شركات السمسرة، كل ذلك يتوقف على التدفقات النقدية التى توجه لهذا المجال.

فإذا كان هناك مورد لتمويلها زاد النشاط وحركة التداول بيعاً وشراءا، أما إذا تمانعت البنوك ومؤسسات التمويل عن الاقراض بضمانها توقفت أو كادت أن تتوقف حركتها مما ينعكس على السوق بالركود، والأسعار بالانخفاض.

ولقد شاهدنا ذلك بالفعل في مصر، عندما صدرت تعليمات البنك المركزى للبنوك التابعة له بعدم الاقراض بضمان الأوراق المالية، حيث هبطت حركة السوق واقتصر التعامل على ما لدى الاخرين والمستثمرين من أوراق أو أموال.

وقد تراجع البنك المركزى عن موقفه وسمح مرة أخرى بالاقراض بضمان الأوراق المالية (بنسبة معينة بطبيعة الحال) وإن كان هذا التراجع جاء متأخرا نظرا لما ساد أسواق العالم المالية والبورصات المالية من كساد بدأ بضرب أسواق وبورصات شرق آسيا ثم امتد أثره إلى جميع أسواق وبورصات العالم تقريبا.

ومن هنا تأتى أهمية الائتمان في تنشيط المعاملات الاقتصادي في مصر.

المطلب الثانى

أهمية الائتمان لتنشيط المعاملات الاقتصادية في مصر

يعتبر الائتمان العمود الفقرى في تنشيط المعاملات الاقتصادية ليس في مصر وحدها ولكن في دول العالم اجمع، حيث أن المشاريع الكبرى لا يمكن أن تعتمد على مواردها الذاتية لتوسع في إنتاجها، وتنوعه وتدخل خطوط إنتاج جديدة، وتستخدم الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج، ويتم ذلك كله اعتمادا على الموارد الذاتية لتلك المشاريع والمؤسسات الكبرى، ولكنها تلجأ في الغالب الأعم إلى البنوك ومؤسسات التمويل للاقتراض منها.

ولنا هنا في مصر تجربة في ذلك يوم أن حدد البنك المركزى المصرى سقوف ائتمانية للبنوك يجب ألا تتجاوزها، حيث أثر ذلك تماما على المشاريع الاقتصادية فأصابها بالركود والشلل وعدم قدرتها على تنفيذ خططها المستقبلية لعدم كفاية التمويل اللازم، المتأتى من البنوك ومؤسسات التمويل، لتنفيذ خطط هذه المشاريع، ولما رفعت هذه الحواجز المرتبطة بالسقوف الائتمانية عاد النشاط إلى تلك المشاريع واستطاعت أن تستكمل خططها وتزيد إنتاجها وتجوده، وفتح خطوط إنتاج جديدة، وتشغيل عماله جديدة للحد من البطالة مما دفع بالحياة الاقتصادية في مصر إلى طريق النهضة والتقدم.

ومن هنا يجب أن ندرس الأسباب التى تجعل التنمية تسير في الطريق الصحيح وأول تلك الأسباب هو سياسة الائتمان وهى سياسة يجب أن ترتبط في أى عملية ائتمانية بالقدرة على تحقيق أكبر قدر من القيمة المضافة محليا،

كذلك يجب أن يكون الائتمان الصناعى مرتبط بالنسبة للقيمة المضافة محليا محسوبة بالأسعار العالمية في المنتج النهائى.

يجب أن نتعامل بمنتهى الحذر في مسألة مساهمة رءوس الأموال الأجنبية في البنوك والتأمين، وأن نضمن أن سياسة الائتمان تكون خاضعة تماما للإرادة الوطنية، والتزام البنوك (في السياسة الائتمانية) بتوجيه الاستثمارات إلى المجالات التى تحددها خطة التنمية.

يجب قصر الاستثمار الأجنبى على التصنيع الجاد الذى يضيف قيمة- ولا يجب أن نرحب بالاستثمار في المجالات القائمة التى من شأنها تصفية الصناعات المحلية القائمة، بل توجيه الاستثمار إلى مجالات من شأنها استكمال هيكلنا الصناعى ما أمكن ذلك.

إن العالم يشهد نشوء كتل اقتصادية جديدة- لذا يمكن ايجاد تجمع عربى أيضا- ليس من خلال منطقة تجارة عربية فحسب بل الأهم الاستثمار في مشاريع مشتركة[1].

(١) جريدة العالم اليوم بتاريخ ١١/ ٩٨ تحت عنوان الاقتصاد العالمى الجديد والاقتصاد المصرى. الطريق الصحيح للتنمية الاقتصادية المستقبلة.

المطلب الثالث

واقع الائتمان والديون في مصر

نستعرض في هذا المطلب الموضوعات الآتية:

- حجم الدين العام (دين الحكومة) المحلى والخارجى.
- حجم مديونيات الهيئات العامة الاقتصادية.
- النشاط الاقتراضى.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملات الأجنبية وفقاً للقطاعات المستفيدة.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية وفقاً لنوع النشاط الاقتصادى.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة وفقاً للنشاط الاقتصادى.

الدين العام المحلى

الدين المحلى للحكومة:

ارتفعت مديونية الحكومة بمقدار ٦,٢ مليار جنيه لتبلغ ١٣١,٧ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ وقد كان ذلك محصلة لزيادة قدرها ١١,٢ مليار جنيه في بعض بنود هذه المديونية وتراجع قدره ٥,٠ مليار جنيه في البنود الأخرى حيث ارتفع الرصيد القائم للأذون على الخزانة العامة بمقدار ٦,٧ مليار جنيه ليبلغ ٣٩,٨ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ ولا زالت حيازة البنوك من تلك الأذون تحتل النصيب الأكبر لتمثل ٨٧,٧٪ من الاجمالى، والباقى في حوزة القطاعات الأخرى. أما العائد على الأذون، فقد اتجه نحو الانخفاض بمعدل ١,٢٪ ليبلغ ٨,٨١٢٪ لأذون ٩١ يوما في نهاية ديسمبر عن نهاية يونيه ١٩٩٧.

الدين المحلى للحكومة

الأرصدة في نهاية	يونية ١٩٩٧		ديسمبر ١٩٩٧		التغير + (-)
	قيمة	٪	قيمة	٪	
١- الدين المحلى للحكومة	١٢٥,٥	١٠٠,٠	١٣١,٧	١٠٠,٠	٦,٢
- الارصدة من السندات والأذون	٩٠,١	٧١,٨	٩١,٩	٦٩,٨	١,٨
صكوك وسندات[1] منها	٥٧,٠	٤٥,٤	٥٢,١	٣٩,٥	(٤,٩)
المتداول بالسوق المالية	٧,٢	٥,٧	٧,٢	٥,٤	-
أذون على خزانة	٣٣,١	٢٦,٤	٣٩,٨	٣٠,٣	٦,٧
- صافى أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفى	(٢٠,٠)	(١٦,٠)	(٢٠,٠)	(١٥,٢)	-
- اقتراض الحكومة من بنك الاستثمار القومى	٥٥,٤	٤٤,٢	٥٩,٨	٤٥,٤	٤,٤

المصدر: وزارة المالية والبنك المركزى المصرى وبنك الاستثمار القومى.

وكذلك ارتفع رصيد اقتراض الحكومة من بنك الاستثمار القومى بمقدار ٤,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو/ ديسمبر ١٩٩٧ والذى يمثل ما تم توجيهه لتمويل استثمارات الجهاز الادارى والادارات المحلية والهيئات الخدمية المدرجة في موازنة السنة المالية ٩٧/ ١٩٩٨.

(١) "تشمل سندات على الخزانة العامة، والسندات الصادرة لزيادة رءوس أموال بنوك القطاع العام التجارية، وسندات الطاقة البديلة، ونسبة الـ ٥٪ من أرباح الشركات الخاضعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ لشراء سندات حكومية.

كما ساهم في زيادة الدين الحكومى المحلى أيضا ارتفاع سندات الطاقة البديلة بما قدره ١,٠٠ ومليار جنيه وهو ما يمثل قيمة الفوائد المستحقة عليها والتى تضاف إلى الأصل.

وقد شهدت الفترة استهلاك السندات الصادرة للبنوك التجارية على الخزانة العامة لتمويل العجز المرحل عن سنوات سابقة للهيئة العامة للسلع التموينية، بما قيمته ٥,٠ مليار جنيه، حيث تم تسويتها بواقع مليار جنيه نقدا و ٤,٠ مليار جنيه بأذون على الخزانة العامة.

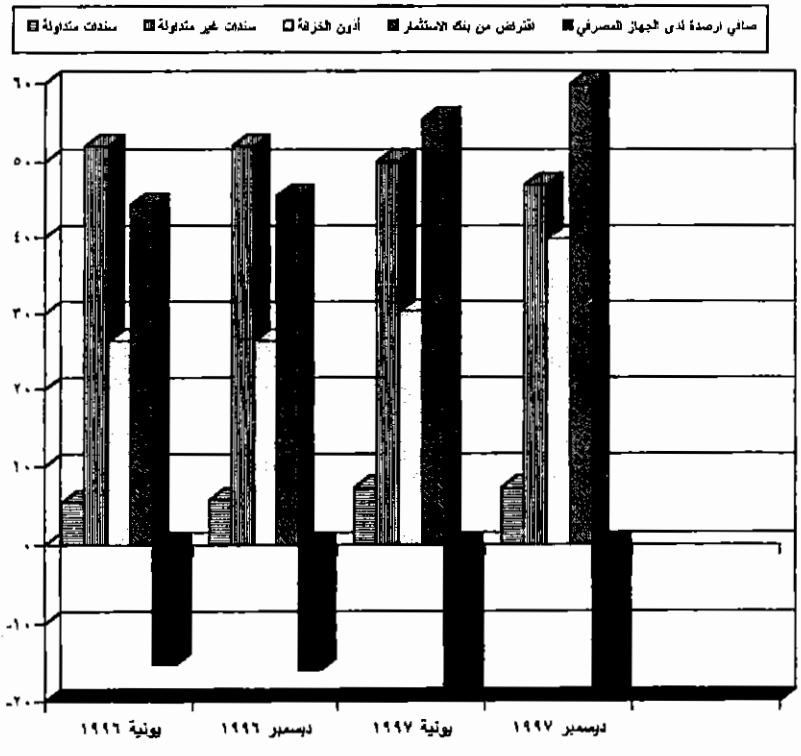

مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

بلغت مديونية الهيئات العامة الاقتصادية ٢٧,٥ مليار في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ بزيادة قدرها ٤,٥ مليار جنيه في نهاية يونية ١٩٩٧. ويرجع ذلك بصفة أساسية في اقتراض هذه الهيئات من بنك الاستثمار القومى بما قدره ٢,١ مليار جنيه ليبلغ رصيد ما تم اقتراضه ٣٣,٠ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ١٩٩٧. وقد استخدمت الهيئات الاقتصادية هذه القروض في تمويل الاستثمارات الخاصة بها والمدرجة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٩٧/ ١٩٩٨.

مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

(القيمة بالمليار جنيه)

الأرصدة في نهاية	يونية ١٩٩٧		ديسمبر ١٩٩٧		التغير + (-)
	قيمة	٪	قيمة	٪	
الاجمالى	٢٣,٠	١٠٠,٠	٢٧,٥	١٠٠,٠	٤,٥
- صافى أرصدة الهيئات الاقتصادية لدى الجهاز المصرفى	(٧,٩)	(٣٤,٢)	(٥,٥)	(١٩,٩)	٢,٤
- اقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار القومى	٣٠,٩	١٣٤,٢	٣٣,٠	١١٩,٩	٢,١

المصدر: نفس المصدر السابق.

الدين الخارجى:

تشير بيانات اجمالى رصيد الدين الخارجى القائم إلى أنه بلغ ما يعادل ٢٨,٢ مليار دولار في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ بما يظهر انخفاضا قدره ٠,٦ مليار دولار بالمقارنة بنهاية يونية ١٩٩٧ ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار صرف معظم العملات المبرم بها اتفاقيات القروض والتسهيلات أما الدولار

الأمريكى وهو العملة التى يتم تقييم رصيد الدين الخارجى بها وخاصة الين الياباني (٤٥١,١ مليون دولار).

ويظهر توزيع الدين الخارجى لمصر في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ أن ٧٨,٦ من الاجمالى يستحق للدول أعضاء نادى باريس والمتمثل في القروض الثنائية (المعاد وغير المعاد جدولتها) وتسهيلات الموردين والمشترين حيث بلغ رصيد الدين الخارجى تجاهها ٢٢,٢ مليار دولار. وبلغ المستحق للدول غير الأعضاء في نادى باريس نحو ٠,٥ مليار دولار، يمثل ١,٩٪ فقط من الاجمالى.

أما بالنسبة للمديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والاقليمية، فقد بلغت نحو ٤,٠ مليار دولار بما يمثل ١٤,١٪ من الاجمالى. كما بلغ رصيد التسهيلات قصيرة الأجل ١,٥ مليار دولار بنسبة ٥,٤٪ من اجمالى الدين الخارجى.

هيكل الدين الخارجي(مليون دولار)

الأرصدة في نهاية	يونية ١٩٩٧		ديسمبر ١٩٩٧		التغير (-)
	قيمة	الأهمية النسبية	قيمة	الأهمية النسبية	
القروض الثنائية (نادى باريس) المعاد جدولتها					
الميسرة	٨٣٢٧,٥	٢٨,٩	٨٠٣٤,٦	٢٨,٥	(٢٩٢,٩)
- غير الميسرة	٩٦٣٣,٨	٣٣,٥	٩٣٦٣,٥	٣٣,٢	(٢٧٠,٣)
القروض الثنائية الأخرى	٤٣٠٢,٢	١٥,٠	٤١٨٢,٥	١٤,٩	(١١٩,٧)
- دول نادى باريس	٣٧٥٦,٨	١٣,١	٣٦٥٥,٤	١٣,٠	(١٠١,٤)
- الدول الأخرى	٥٤٥,٤	١,٩	٥٢٧,١	١,٩	(١٨,٣)
المؤسسات الدولية	٣٨٣٢,١	١٣,٣	٣٩٦٩,٧	١٤,١	١٣٧,٦
تسهيلات المشترين والموردين	١٠٠٢,٧	٣,٥	١٠٩١,٩	٣,٩	٨٩,٢
تسهيلات قصيرة الأجل	١٥٤١,٠	٥,٤	١٥٣٢,١	٥,٤	(٨,٩)
ودائع	١٢٧,٩	٠,٤	-	-	(١٢٧,٩)
ديون القطاع الخاص غير المضمونة	٦,٨	-	٦,٠	-	(٠,٨)
اجمالى الدين الخارجى	٢٨٧٧٤,٠	١٠٠,٠	٢٨١٨٠,٣	١٠٠,٠	(٥٩٣,٧)

وقد ساهمت عدة عوامل في تحسن مؤشرات المديونية الخارجية، حيث انخفضت أعباء خدمة الدين الخارجي بمقدار ٢٣٤,٩ مليون دولار لتصل إلى ٧٧٥,٢ مليون دولار ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض فوائد اعادة الجدولة.

وأدى ذلك مع ارتفاع الحصيلة الجارية إلى انخفاض نسبة أعباء خدمة الدين إلى الحصيلة الجارية لتصل إلى ٧,١٪ مقابل ١٠,٠٪ كما انخفضت أيضا نسبة العوائد المدفوعة إلى الصادرات السلعية والخدمية لتصل إلى ٣,٨٪ مقابل ٦,١٪ خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة.

أهم مؤشرات الدين الخارجى (٪)

	يوليو/ ديسمبر	
	٩٦/ ١٩٩٧	٩٧/ ١٩٩٨
خدمة الدين/ الصادرات السلعية والخدمية	١٢,٣	٨,٨
خدمة الدين/ المتحصلات الجارية (بما فيها التحويلات)	١٠,٠	٧,١
الفوائد/ الصادرات السلعية والخدمية	٦,٧	٣,٨
الفوائد/ المتحصلات الجارية (بما فيها التحويلات)	٥,٤	٣,١

وقد شهدت الفترة يوليو/ ديسمبر ٩٧/ ١٩٩٨ ارتباطات على كافة القروض والتسهيلات بمبلغ ٤٧١,٨ مليون دولار، تركز معظمها في قروض المؤسسات الدولية حيث بلغت ٣٨٣,٦ مليون دولار في حين بلغت الارتباطات في نطاق القروض الثنائية ٨٤,٨ مليون دولار. أما تسهيلات الموردين والمشترين متوسطة وطويلة الأجل فقد بلغت ٣,٤ مليون دولار.

النشاط الاقراضى:

بلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية (قروض وسلفيات وخصم الأوراق التجارية) الممنوحة من البنوك ١٥٨. مليار جنيه في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ بنمو قدره ٦,٧ مليار جنيه خلال الفترة، ويعكس ذلك نمو أرصدة التسهيلات المقدمة بالعملة المحلية بمقدار ١,٧ مليار جنيه بمعدل ١,٥٪ لتصل إلى ١١٥,٣ مليار جنيه أو ما نسبته ٧٢,٦٪ من جملة الأرصدة في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ كما يعكس زيادة التسهيلات المقدمة بالعملات الأجنبية بما يعادل ٥ مليار جنيه بمعدل ١٢,٩٪ مقابل ٣,٨ مليار جنيه بمعدل ١٣,٢٪ خلال الفترة المناظرة، لتصل إلى ٤٣,٦ مليار جنيه ممثلة ٢٧,٤٪ من الاجمالى.

وكما سلفت الإشارة، شهدت الفترة يونيو/ ديسمبر ١٩٩٧ تحويل الجزء المتبقى (٥,٠ مليار جنيه) من مديونية هيئة السلع التموينة وجزء كبير (٤,٣ مليار جنيه) من مديونية شركات تجارة وتصدير الاقطان إلى أذون على الخزانة وباستبعاد أثر ذلك تكون أرصدة التسهيلات المقدمة من البنوك بالعملة المحلية قد زادت بمقدار ١١ مليار جنيه مقابل ١٠,٤ مليار جنيه.

ولا زالت البنوك التجارية تساهم بتقديم الجانب الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك، إذ قدمت ما نسبته ٧٦٪ من أجمالى المقدم بالعملة المحلية و ٧٥,٣٪ من اجمالى المقدم بالعملات الأجنبية وذلك في نهاية ديسمبر ١٩٩٧. أما بنوك الاستثمار والأعمال فقد قدمت ما نسبته ١٠,٣٪ و ٢٣,٥٪، وقدمت البنوك المتخصصة ١٣,٨٪ و ١,٣٪ على الترتيب.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك

(القيمة بالمليون جنيه)

	الأرصدة في نهاية				التغير خلال يوليو/ ديسمبر	
	يونيه ١٩٩٧		ديسمبر ١٩٩٧		٩٦/ ١٩٩٧	٩٧/ ١٩٩٨
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة	قيمة
الاجمالى	١٥٢١٨٩	١٠٠,٠	١٥٨٩٠٧	١٠٠,٠	١٤٢٢٢	٦٧١٨
التسهيلات بالعملة المحلية	١١٣٥٨٠	٧٤,٦	١١٥٣١٤	٧٢,٦	١٠٤١٨	١٧٣٤
التسهيلات بالعملات الاجنبية	٣٨٦٠٩	٣٥,٤	٤٣٥٩٣	٢٧,٤	٣٨٠٤	٤٩٨٤

ويتبين من تحليل أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة بالعملة المحلية وفقا للقطاعات المدينة استفادة قطاع الأعمال الخاص بأكثر من نصف اجمالى

(٥٢,٥٪) التسهيلات الممنوحة بالعملة المحلية في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ وقد ارتفعت التسهيلات المقدمة له خلال الفترة بمقدار ٥,٨ مليار جنيه بمعدل ١٠,٧٪ مقابل ٥,٦ مليار جنيه بمعدل ١٢,٨ لتصل مديونيته بالعملة المحلية إلى ٦٠,٥ مليار جنيه». كما ارتفعت أرصدة التسهيلات المقدمة للقطاع العائلي بمقدار ١,٦ مليار جنيه بمعدل ٩٪ لتصل مديونيته إلى ١٩,٤ مليار جنيه أو ما نسبته ١٦,٨٪ في حين تراجعت التسهيلات المقدمة للقطاع الحكومي بمقدار ٤,٦ مليار جنيه في ضوء سداد مديونية هيئة السلع التموينية نقدا وبأذون على الخزانة، وكذلك تراجعت التسهيلات المقدمة لقطاع الأعمال العام بمقدار ١,٢ مليار جنيه بما يعكس تحويل جزء من مديونية شركات الاقطان إلى أذون على الخزانة كما سبق ذكره لتصل بذلك مديونية هذا القطاع إلى ٢٥,٦ مليار جنيه بنصيب قدره ٢٢,٢٪.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية وفقاً للقطاعات المستفيدة

(القيمة بالمليون جنيه)

	البنوك التجارية	بنوك الاستثمار والأعمال في نهاية ديسمبر ١٩٩٧	البنوك المتخصصة	اجمالى البنوك	
				يونية ١٩٩٧	ديسمبر ١٩٩٧
الاجمالى	٨٧٦٧٧	١١٧٤٦	١٥٨٩١	١١٣٥٨٠	١١٥٣١٤
القطاع الحكومى	٤٣٠٢	٢٣٠٦	٢٨٠٩	١٤٠٤٠	١١٥٣١٤
قطاع الأعمال العام	٢٤٧٣٣	٨٨٣	٣	٢٦٧٧٢	٢٥٦١٩
قطاع الأعمال الخاص	٥٠٤٨	٧٣٨٠	٥١٠٤	٥٤٦٤٣	٦٠٤٨٩
القطاع العائلى	١٠٢٨١	١١٧١	٧٩٧٥	١٧٨١٥	١٩٤٢٧
العالم الخارجى	٣٥٦	٦	-	٣١٠	٢٦٢

ومن الملاحظ أن الزيادة التى طرأت على أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملات الأجنبية والتى بلغت ما يعادل ٥ مليار جنيه خلال الفترة قد توزعت على كافة القطاعات، وان كان معظمها قد اتجه أساساً نحو قطاع الأعمال الخاص الذى تصاعدت قروضه بما يعادل ٣,٢ مليار جنيه بمعدل ١٢,١٪ ليصل بذلك جملة ما حصل عليه إلى ٣١,٦ مليار جنيه بنسبة ٧٢,٥٪ من جملة التسهيلات المقدمة له بالعملات الأجنبية في نهاية ديسمبر ١٩٩٧. كما ارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع الأعمال العام بمقدار ٠,٧ مليار جنيه وللقطاع الحكومى بمقدار ٠,٥ مليار جنيه وللقطاع العائلى ولقطاع العالم الخارجى بمقدار ٠,٣ مليار جنيه لكل منهما.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملات الأجنبية وفقاً للقطاعات المستفيدة

(القيمة بالمليون جنيه)

	البنوك التجارية	بنوك الاستثمار والأعمال في نهاية ديسمبر ١٩٩٧	البنوك المتخصصة	اجمالى البنوك	
				يونية ١٩٩٧	ديسمبر ١٩٩٧
الاجمالى	٣٢٨٣٣	١٠٢٢٢	٥٣٨	٣٨٦٠٩	٤٣٥٩٣
القطاع الحكومى	٢٦٠٧	٦٦	–	٢١٥٦	٢٦٧٢
قطاع الأعمال العام	٤٨٦٣	٨٦٨	–	٥٠٥١	٥٧٣١
قطاع الأعمال الخاص	٢٢٤٦١	٨٥٩٥	٥٣٨	٢٨٣٥٦	٣١٥٩٤
القطاع العائلى	١٨٠٩	٥٠٤	–	١٩٩٥	٢٣١٣
العالم الخارجى	١٠٩٣	١٨٩	–	١٠٥١	١٢٨٢

وبتحليل التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية وفقاً لنوع النشاط الاقتصادى يلاحظ ارتفاع الأرصدة الممنوحة لكافة القطاعات وان تركزت أساسا فيما حصل عليه قطاع الخدمات وقطاع الصناعة. فقد زادت القروض

المقدمة بالعملة المحلية للوحدات العاملة في مجال الخدمات بمقدار ٢,٤ مليار جنيه بمعدل ٩,٣٪ لتحصل بذلك على ما نسبته ٣٤,٢٪ من اجمالى الأرصدة بالعملة المحلية في نهاية ديسمبر ١٩٩٧. كما زاد المقدم للوحدات العاملة في مجال الصناعة بمقدار ١,٤ مليار جنيه بمعدل ٤,٤٪ لتحصل على ٢٩,٨٪، وزاد المقدم للوحدات العاملة في مجال التجارة بمقدار ٠,٨ مليار جنيه والمقدم للوحدات العاملة في مجال الزراعة بمقدار ٠,٥ مليار جنيه.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية وفقاً لنوع النشاط الاقتصادى

(القيمة بالمليون جنيه)

	البنوك التجارية	بنوك الاستثمار والأعمال	البنوك المتخصصة	اجمالى البنوك	
		في نهاية ديسمبر ١٩٩٧		يونية ١٩٩٧	ديسمبر ١٩٩٧
الاجمـــالى	٨٧٦٧٧	١١٧٤٦	١٥٨٩١	١١٣٥٨٠	١١٥٣١٤
الزراعة	١٨٧٣	٢٥٧	١٦٣٥	٣٢٩٩	٣٧٦٥
الصناعة	٢٩٧١٨	٣٥٩٦	١٠٧٠	٣٢٩٢٨	٣٧٦٥
التجارة	٢٤٥٤٢	٣٢٤١	١٧	٢٦٩٨٦	٢٧٨٠٠
الخدمات	٢٠٠٣٤	١٤٢٥	٤٤٩٤	٢٥٥٦٨	٢٧٩٥٣
قطاعات غير موزعة (شاملة القطاع العائلى)	١١٥١٠	١٢٢٧	٨٦٧٥	٢٤٧٩٩	٢١٤١٢

ويلاحظ من تحليل التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك بالعملات الأجنبية وفقاً للنشاط الاقتصادى استفادة الوحدات العاملة في مجال الصناعة بما يعادل ١,٨ مليار جنيه خلال الفترة، والعاملة في مجال الخدمات بما يعادل ١,٦ مليار جنيه وتلك العاملة في مجال التجارة بما يعادل مليار جنيه. بينما اقتصرت الزيادة في مديونية الوحدات العاملة في مجال الزراعة على ٢٤ مليون جنيه فقط.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملات الأجنبية وفقاً لنوع النشاط الاقتصادى

(القيمة بالمليون جنيه)

	البنوك التجارية	بنوك الاستثمار والأعمال	البنوك المتخصصة	اجمالى البنوك	
		في نهاية ديسمبر ١٩٩٧		يونية ١٩٩٧	ديسمبر ١٩٩٧
الاجمـــالى	٣٢٨٣٣	١٠٢٢٢	٥٣٨	٣٨٦٠٩	٤٣٥٩٣
الزراعة	٢١٨	١٣٢	٢٤	٣٥١	٣٧٥
الصناعة	١٢٣٠٨	٣٨٧٧	٣٨٣	١٤٧٩٦	١٦٥٦٨
التجارة	٧٣٧٢	٤١٩٦	–	١٠٥٤٣	١١٥٦٨
الخدمات	١٠٠٣٠	١٣٢٣	١٣١	٩٨٧٣	١١٤٨٤
قطاعات غير موزعة (شاملة القطاع العائلى)	٢٩٠٥	٦١٣	–	٣٠٤٦	٣٥٩٨

أما تحليل أرصدة الاقراض وفقا للآجال فيشير إلى تصاعد القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) بمقدار ٧,٢ مليار جنيه بمعدل ٦,٨٪ لتبلغ ١١٢,٧ مليار جنيه أو ما نسبته ٧١,٢٪ من إجمالى القروض في نهاية ديسمبر ١٩٩٧ وقد جاءت هذه الزيادة أساسا من نمو الاقراض المقدم بالعملة المحلية ٤,٦ مليار جنيه والمقدم بالعملات الأجنبية بمقدار ٢,٦ مليار جنيه.

أما القروض طويلة الأجل (أكثر من سنة) فقد انخفضت بمقدار ٠,٦ مليار جنيه بمعدل ١,٣٪ بما يعكس تراجع المقدم بالعملة المحلية بمقدار ٣ مليار جنيه وزيادة المقدم بالعملات الأجنبية بمقدار ٢,٤ مليار جنيه.

القروض والسفليات وفقاً للآجال والعملة

(القيمة بالمليون جنيه)

	البنوك التجارية	بنوك الاستثمار والأعمال	البنوك المتخصصة	اجمالى البنوك	
		في نهاية ديسمبر ١٩٩٧	-	يونية ١٩٩٧	ديسمبر ١٩٩٧
الاجمـالـى	١٢٠١٢٢	٢١٧٥٣	١٦٤٢٩	١٥١٧٠٠	١٥٨٣٠٥
سنة فأقل	٨٨٣١٨	١٦٥٤٤	٧٨٦٣	١٠٥٥٢٧	١١٢٧٢٥
بالعملة المحلية	٦٥٦٧٨	٧٥١٢	٧٨٢٢	٧٦٣٦٦	٨١٠١٢
بالعملات الأجنبية	٢٢٦٤٠	٩٠٣٢	٤١	٢٩١٦١	٣١٧١٣
أكثر من سنة	٣١٨٠٤	٥٢٠٩	٨٥٦٦	٤٦١٧٣	٤٥٥٧٩
بالعملة المحلية	٢١٨١١	٤١٢٤	٨٠٦٩	٣٧٠٣٩	٣٤٠٠٤
بالعملات الأجنبية	٩٩٩٣	١٠٨٥	٤٩٧	٩١٣٤	١١٥٧٥

لا تشمل عمليات خصم الاوراق التجارية.

المطلب الرابع

ايجابيات وسلبيات الائتمان عامة وفي مصر خاصة ومقترحات علاج سلبيات الائتمان في مصر

لا شك أنه كما سبق وأن تحدثنا عن ايجابيات الائتمان من حيث أهميته في مد المشروعات الصناعية والشركات التجارية ورجال الأعمال وأيضا دورة في تنشيط حركة سوق المال وانعاش بورصة الأوراق المالية لتداول الأوراق بيعا وشراءا، مما ينعكس أثره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالرخاء والنماء.

إلا أن الائتمان في نفس الوقت له سلبياته المتمثلة في:

- تقاعس المشروعات ورجال الأعمال عن السداد، والنصب على البنوك عن طريق خطاب الكفالات المتبادلة، ولنا في نواب القروض عبرة في ذلك.

- أيضا هروب أصحاب المشروعات ورجال الأعمال بعد الحصول على قروض ائتمانية إلى الخارج وخصوصا إلى الدول التى ليس بيننا وبينها معاهدات بخصوص تسليم المجرمين مثلما حدث في واقعة توفيق عبد الحى وغيره.

- كذلك إعلان افلاس المشروعات وطلب تصفيتها بعد الحصول على قروض ائتمانية.

أما عن كيفية علاج هذه السلبيات: فيتمثل في الآتى:

أولاً: منح المقترض قرضاً ائتمانياً آجال جديدة للسداد، مصدقاً لقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[1].

ثانياً: إدارة المشروع بواسطة الجهة المانحة للقرض، للحصول على أكبر قدر ممكن من مبلغ القرض الائتمانى وفي نفس الوقت عدم حرمان صاحب المشروع من الحصول على ما يعينه في الحياة- وقد حدث ذلك كثيرا خصوصا في مشروعات القطاع العام.

ثالثاً: تعويم القرض الائتمانى عن طريق منح صاحب المشروع قرض جديد لتصحيح أوضاعه واعادة هيكلة مشروعه لتحويله من الخسارة إلى الربح.

رابعاً: لا بد من دراسة الجدوى المقدمة من صاحب المشروع للحصول على قرض الائتمان في دراسة جيدة بواسطة متخصصين في البنوك والمؤسسات المالية قبل الموافقة على منح القرض الائتمانى.

خامساً: ضرورة الحصول على ضمانات اكيدة قبل الموافقة على القرض الائتمانى- وان كانت القروض في الأصل تعتمد على الثقة في العميل ولكن مقتضيات الحياة الاقتصادية اصبحت تؤكد على الحصول على ضمانات وهى الحد الادنى الذى يجب الاعتماد عليه في سداد القرض.

والله الموفق

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٨٠.

الملاحـــــق
إحصاءات حول الواقع الائتمانى

١-المسح المصرفى: السيولة المحلية والأصول المقابلة لها (بالمليون جنيه)

في آخر	1998						1997
	يونية June	مايو May	ابريل Apr	مارس Mar	فبراير Feb	يناير Jan	ديسمبر Dece
السيولة المحلية (١+ ٢)	210487	207523	203700	202840	203143	203371	202336
المعروض النقدى (١)	43590	42768	41554	41228	42114	42778	11840
النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى	29517	29363	28796	28645	28703	29706	28159
الودائع الجارية بالعملة المحلية	14073	13405	12758	12383	13411	13072	13681
أشباه النقود (٢)	166897	164755	162146	161612	161029	160593	60496
الودائع غير الجارية بالعملة المحلية	128698	127286	125051	124507	123817	123668	123627
الودائع الجارية بالعملات الأجنبية	4185	4102	3899	3856	4030	3946	3882
الودائع غير الجارية بالعملات الأجنبية	34014	33367	33196	33196	33182	32979	32987
الأصول المقابلة للسيولة المحلية							
صافى الأصول الأجنبية	45138	45137	43063	44061	45316	46096	48267
الائتمان المحلى	211525	210816	210032	208421	207902	205572	202490
صافى البنود الموازنة	-46176	-48430	-49395	-49642	-50075	-48297	-48421

* تمثل ودائع قطاع الأعمال (العام والخاص) والقطاع العائلى مطروحاً منها الشيكات والحوالات تحت التحصيل.

المصدر: البنك المركزى المصرى.

٢- الودائع لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى)

(بالمليون جنيه)

1997	1998						
ديسمبر Dec	يناير Jan	فبراير Feb	مارس Mar	ابريل Apr	مايو May	يونية June	في آخر
..5643	204498	205549	204879	207287	211818	215172	اجمالى الودائع (بما فيها الحكومية)
29139	28538	28758	28337	30166	31396	31740	الودائع الحكومية
20771	20041	20078	20037	20751	21239	21617	بالعملة المحلية
8368	8497	8680	8300	9415	10157	10123	بالعملات الأجنبية
76504	175960	176791	176542	177121	180422	183432	الودائع غير الحكومية
37901	137308	137824	137687	138302	141233	143525	بالعملة المحلية
15857	14444	14435	14656	14792	15035	15166	قطاع الأعمال العام
25261	25353	25902	25332	25490	25830	26097	قطاع الأعمال الخاص
97034	97588	97514	97876	98337	100576	102603	القطاع العائلى
593	568	596	597	493	542	754	غير المقيمين (قطاع العالم الخارجى)
844	645	623	774	810	750	1095	يطرح شيكات وحوالات تحت التحصيل
38603	38652	38967	38855	38819	39189	39907	بالعملات الأجنبية
2314	2253	2201	2156	2160	2139	2155	قطاع الأعمال العام
9160	9173	9282	9258	9109	9315	9764	قطاع الأعمال الخاص
25601	25605	25837	25838	25990	26139	26478	القطاع العائلى
1734	1727	1755	1750	1724	1720	1708	غير المقيمين (قطاع العالم الخارجى)
206	106	108	147	164	124	198	يطرح شيكات وحوالات تحت التحصيل

*يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخرى غير الخاضعة له.

** تظهر في المسح المصرفى ضمن الالتزامات الأجنبية في بند "صافى الأصول الأجنبية".

المصدر : البنك المركزى المصرى.

٣- المسح المصرفى: الائتمان المحلى

(بالمليون جنيه)

في اخر	1998						1997
	يونية June	مايو May	ابريل Apr	مارس Mar	فبراير Feb	يناير Jan	ديسمبر Dec
الائتمان المحلى (أ + ب)	211525	210816	210032	208421	207902	205572	..02490
الائتمان المحلى بالعملة المحلية (أ)	197188	196981	195045	192564	192132	189406	86655
صافى المطلوبات من الحكومة (١ + ٢ - ٣)	73947	75297	76005	74854	75586	75988	75316
١- أوراق مالية	70310	70210	70027	70046	69685	72619	73036
٢- إقراض وخصم	29409	29946	30396	28563	29254	26631	26225
٣- ودائع	25772	24859	24418	23755	23353	23262	23945
المطلوبات من قطاع الأعمال العام	24333	25147	25173	25170	25327	25435	25993
أوراق مالية	361	344	335	322	293	354	374
إقراض وخصم	23972	24803	24828	24848	25034	25081	25619
المطلوبات من قطاع الأعمال الخاص	78224	76028	73599	72464	71055	68535	65920
أوراق مالية	6356	6048	5831	5809	5612	5126	4893
إقراض وخصم	71868	69980	67768	66655	65443	63409	61027
المطلوبات من القطاع العائلى	20684	20509	20268	20076	20164	19448	19426
الائتمان المحلى بالعملات الأجنبية (ب)	14337	13835	14987	15857	15770	161666	15835
صافى المطلوبات من الحكومة (١ + ٢ - ٣)	-27047	-27028	-26038	-24581	-24749	-24131	23798
١- أوراق مالية	7952	7883	7868	7884	7876	7790	7874
٢- إقراض وخصم	3556	3588	3520	3546	3184	3181	3247
٣- ودائع	38555	38499	37426	36011	35809	35102	34919
المطلوبات من قطاع الأعمال العام	5061	5533	5558	5555	5639	5754	5708
أوراق مالية	0	0	0	0	0	0	0
إقراض وخصم	5061	5533	5558	5555	5639	5754	5708
المطلوبات من قطاع الأعمال الخاص	34172	33195	33243	32667	32624	32285	31613
أوراق مالية	895	878	855	840	829	784	781
إقراض وخصم	33277	32317	32388	31827	31795	31501	30832
المطلوبات من القطاع العائلى	2151	2135	2224	2216	2256	2258	2312

٤- المسح المصرفى: الأصول والخصوم الأجنبية

(بالمليون جنيه)

1997	1998						
ديسمبر Dec	يناير Jan	فبراير Feb	مارس Mar	ابريل Apr	مايو May	يونية June	في آخر
8267	46096	45316	44061	43063	45137	45138	صافى الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفى
9595	30081	29443	30062	29749	29746	29927	البنك المركزى
68164	68554	67663	67823	68042	67935	67809	أصول أجنبية
38569	38473	38220	37761	38293	38189	37882	خصوم أجنبية
16433	14721	14537	12393	12342	14490	16013	البنوك التجارية
24704	23565	23450	21896	21835	23395	25874	أصول أجنبية
8271	8844	8913	9503	9493	8905	9861	خصوم أجنبية
3088	2159	2206	2358	1718	1641	-81	بنوك الاستثمار والأعمال
6863	7015	6563	6602	6183	6915	6312	أصول أجنبية
3775	4856	4357	4244	4465	5274	6393	خصوم أجنبية
-849	-865	-870	-752	-746	-740	-721	البنوك المتخصصة
57	58	38	33	34	36	37	أصول أجنبية
906	923	908	785	780	776	758	خصوم أجنبية

المصدر : البنك المركزى المصرى.

٥- التسهيلات الائتمانية من البنوك بخلاف البنك المركزى

(بالمليون جنيه)

في آخر	1998						1997
	يونية June	مايو May	ابريل Apr	مارس Mar	فبراير Feb	يناير Jan	ديسمبر Dec
اجمالى أرصدة الاقراض والخصم، منها	172380	169860	167454	165651	164170	161252	58906
للحكومة*	12543	12571	12439	12428	11971	11931	12090
بالعملة المحلية	9549	9542	9477	9440	9345	9307	9417
بالعملات الأجنبية	2997	3029	2962	2988	2926	2624	2673
الاقراض والخصم لغير الحكومة	159837	157289	155015	153223	152199	149321	16816
الارصدة بالعملة المحلية	116995	115091	112654	111387	110437	107744	05896
الزراعة	4193	4124	4096	3979	3877	3793	3730
منها: قطاع الاعمال الخاص	4059	4017	3928	3806	3695	3617	3564
الصناعة	37778	37507	37001	36333	35771	35272	34365
منها: قطاع الاعمال الخاص	25606	25009	24617	24041	23407	22874	21354
التجارة	31021	30616	29759	29681	29056	28292	27800
منها: قطاع الاعمال الخاص	23968	23265	22341	22236	21650	21034	20600
الخدمات	22262	21933	21149	20881	21169	20523	20121
منها: قطاع الاعمال الخاص	17663	17156	16351	16023	16151	15326	14951
قطاعات غير موزعة: منها	21741	20911	20649	20513	20564	19861	19880
القطاع العائلى	20684	20509	20268	20076	20164	19448	19426
قطاع العالم الخارجى	1023	313	294	337	318	341	362
الارصدة بالعملات الأجنبية	42842	42198	42361	41836	41762	41577	40920
الزراعة	506	427	415	417	440	393	375
منها: قطاع الاعمال الخاص	506	427	392	414	440	393	375
الصناعة	17302	17300	17430	16938	16971	16931	16481
منها: قطاع الاعمال الخاص	12983	12627	12771	12280	12321	12155	11757
التجارة	11189	11181	11276	11403	11453	11604	11568
منها: قطاع الاعمال الخاص	10467	10417	10515	10621	10630	10785	10735
الخدمات	10193	9643	9552	9376	9365	9129	8901
منها: قطاع الاعمال الخاص	10078	9528	9408	9233	9177	8942	8727
قطاعات غير موزعة: منها	3652	3647	3688	3702	3533	3520	3595
القطاع العائلى	2152	2135	2224	2216	2255	2259	2313
قطاع العالم الخارجى	1499	1511	1463	1486	1278	1261	1282

* تشمل الحكومة والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية.

المصدر: البنك المركزى المصرى.

٦- ميزان المدفوعات

(بالمليون دولار)

خـــلال	97/98*			96/97			
	الربع الثالث Q^3	الربع الثانى Q^2	الربع الأول Q^1	الربع الرابع Q^4	الربع الثالث Q^3	الربع الثانى Q^2	الربع الاول Q^1
الميزان التجارى	-2647.7	-3126.6	-2523.5	-2245.2	-2243.9	-2596.9	702.1
حصيلة الصادرات**	1290.0	1451.2	1385.3	1238.8	1223.4	1252.7	215.2
مدفوعات عن الواردات**	-3937.7	-4577.8	-3908.8	-3484.0	-3467.3	-3849.6	917.3
الخدمات (صافى)	821.0	1002.3	1579.7	1500.9	1409.8	1679.7	602.8
المتحصلات	2183.7	2581.6	3243.7	2857.8	2818.3	2696.6	868.2
النقل، منها	581.5	601.7	638.2	681.6	602.8	596.9	653.7
رسوم المرور بقناة السويس	(432.2)	(446.9)	(442.5)	(458.2)	(441.6)	(477.3)	(71.8)
السفر	449.4	749.5	1177.2	886.1	914.4	844.9	000.9
دخل الاستثمار	521.1	491.6	589.5	518.0	522.4	451.3	560.6
متحصلات حكومية	51.5	75.0	75.6	79.7	53.2	38.9	44.5
متحصلات أخرى	580.2	663.8	763.2	692.4	725.5	764.6	608.5
المدفوعات	1362.7	1579.3	1664.0	1356.9	1408.5	1016.9	265.4
النقل	77.8	84.3	105.1	70.7	69.5	55.5	46.1
السفر	359.1	371.1	292.0	307.1	377.0	329.2	319.2
دخل الاستثمار، منها	274.8	236.8	295.0	152.3	295.9	163.5	173.6
فوائد مدفوعة	(248.2)	(149.3)	(251.6)	(131.2)	(293.3)	(162.9)	(107.7)
مصروفات الحكومة	130.1	267.0	312.7	201.3	176.0	58.5	75.3
مدفوعات أخرى	520.9	620.1	659.2	625.5	490.1	410.2	351.2
ميزان السلع والخدمات	-1826.7	-2124.3	-943.8	-744.3	-834.1	-917.2	099.3
التحويلات	1164.2	1196.9	963.8	1079.9	1134.0	955.1	976.2
الرسمية (صافى)	335.8	133.2	184.8	190.9	251.9	189.4	257.4
الخاصة (صافى)	828.4	1063.7	779.0	889.0	882.1	765.7	718.8
رصيد المعاملات الجارية	-662.5	-927.4	20.0	335.6	299.9	37.9	123.1

*أرقام مبدئية.

** تم ادراج صادرات وواردات المناطق الحرة اعتبارا من الربع الأول ٩٧/ ١٩٩٨.

تابع ميزان المدفوعات

(بالمليون دولار)

خـــلال	97/ 98*			96/ 97			
	الربع الثالث Q^3	الربع الثانى Q^2	الربع الأول Q^1	الربع الرابع Q^4	الربع الثالث Q^3	الربع الثانى Q^2	الربع الاول Q^1
الحساب الرأسمالى والمالى	1228.0	1135.9	818.0	905.6	713.0	710.0	87.9
الاستثمار المباشر في الخارج	-10.8	-35.5	-49.1	-43.5	-1.1	-1.4	1.2
الاستثمار المباشر في مصر	244.8	239.5	191.7	271.7	187.7	170.8	89.5
استثمار الحافظة (صافى)	-305.4	-223.3	205.0	361.3	472.5	372.6	66.5
الاستثمارات الأخرى (صافى)	1299.4	1155.2	470.4	316.1	53.9	168.0	82.7
صافى الاقتراض	40.0	217.5	24.0	211.4	17.1	116.0	9.8
قروض متوسطة وطويلة الأجل	-62.0	179.3	-88.9	64.4	-45.9	-32.0	99.0
المستخدم	85.7	260.4	138.9	138.1	135.8	62.2	9.8
المسدد	-147.7	-81.1	-227.8	-73.7	-181.7	94.2	3.8
تسهيلات موردين متوسطة الأجل	-33.3	-51.8	45.9	2.8	-81.3	-68.6	3.4
المستخدم	11.5	0.7	123.2	61.5	3.7	5.1	7.1
المسدد	-44.8	-52.5	-77.3	-58.7	-85.0	-73.7	0.5
تسهيلات موردين قصيرة الأجل (صافى)	135.3	90.0	67.0	144.2	144.3	216.6	82.6
الأصول الأخرى	803.6	464.8	333.5	595.7	372.6	-152	06.4
الخصوم الأخرى	455.8	472.9	112.9	700.4	409.4	67.2	13.5
صافى السهو والخطأ	-663.2	-630.5	-532.1	-284.2	-661.5	-38.8	05.8
الميزان الكلى	-97.7	-422.5	305.9	957.0	351.4	709.1	05.2
التغير في الأصول الاحتياطية للبنك المركزى (الزيادة-)	97.7	422.5	-305.9	-957.0	-351.4	-709.1	05.2

* أرقام مبدئية.

المصدر: البنك المركزى المصرى.

٧- عدد السياح وعدد الليالى (طبقاً لبيانات وزارة السياحة)

خلال	1998						1997
	يونية June	مايو May	ابريل Apr	مارس Mar	فبراير Feb	يناير Jan	ديسمبر Dec
عدد السياح (بالألف)	250	241	297	215	170	168	78
عدد الليالى السياحية(بالألف)	1206	1270	1645	1187	994	1097	10
متوسط مدة الاقامة(ليلة)	5	5	6	6	6	7	5

٨- الموازنة العامة للدولة(بالمليون جنيه)

خلال	97/ 98				96/ 97		
	الربع الرابع Q^4	الربع الثالث Q^3	الربع الثانى Q^2	الربع الأول Q^1	الربع الرابع Q^4	الربع الثالث Q^3	الربع الثانى Q^2
اجمالى النفقات	20140	17751	16858	16034	19110	16919	946
النفقات الجارية	15207	14161	13127	13195	14792	13468	563
النفقات الرأسمالية	4933	3590	3731	2839	4318	3451	383
اجمالى الايرادات	20300	17468	16118	14198	18899	16764	121
الايرادات الجارية، منها	18860	16146	15227	13777	17537	15644	579
للحكومة المركزية، منها	17423	15263	14415	13055	16276	14713	828
ايرادات ضريبية	13155	11093	10459	9076	11574	10632	847
الايرادات الرأسمالية	1440	1322	891	421	1362	1120	842
العجز (-) أو الفائض الجارى	3653	1985	2100	582	2745	2176	016
العجز (-)أو الفائض الكلى	160	-283	-740	-1836	-211	-155	-525
التمويل	-160	283	740	1836	211	155	525
التمويل الخارجى (صافى)	-119	-11	-565	-633	-115	-117	-682
التمويل المحلى	-41	294	1305	2469	326	272	1207
غير مصرفى	2526	1504	537	1824	-3149	1933	1514
مصرفى	-2567	-1210	768	645	3475	-1661	1345
أخرى	0	0	0	0	0	0	1038

المصدر: وزارة المالية.